ثبات التوقعات الاقتصادية للربع الثالث من 2013

«بيتك للأبحاث»: الكويت من أعلى معدلات النمو في دول مجلس التعاون

البنوك سجلت نمواً قوياً في 2012 وتتطلع إلى تحسين النمو خلال العام الحالي

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث التابعة» التابعة لبيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى أن توقعات النمو الاقتصادي في الكويت للسنة المالية 2013/2014 تصنف من بين أعلى المعدلات في مجلس التعاون الخليجي، وذلك تماشيا مع التوقعات القوية للنمو في مختلف أنحاء المنطقة.

وتوقع التقرير أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت بنسبة 4.5 في المئة هذا العام من نحو نمو مقدر بنسبة 5.2 في المئة في عام 2012 مدعوما بقوة إنتاج النفط المرتفعة بأرقام قرب القياسية والتي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات بالإضافة إلى استمرار انتعاش القطاع غير النفطي وقوة استثمارات القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية فضلا عن زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأوضح التقرير أن ما يدعم النمو أيضا هو ذلك التوسع في السياسات المالية في صورة منح وبرامج تخفيف عبء الديون عن كاهل المواطنين التي قدمتها الحكومة والتي يتوقع أن يزيد معها الاستهلاك الخاص. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يستمر القطاع النفطي في قيادته الحيوية للنمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن يسجل نمو بنسبة 4.4 في المئة في 2013. أما بالنسبة للقطاع غير النفطي، فمن المرجح أن ينتعش النمو ليصل إلى نسبة 4.6 في المئة في عام 2013 على خلفية حدوث المزيد من التعافي في القطاع الصناعي والقطاع العقاري وقطاع البناء والتشييد بدعم من قوة الميزانية المخصصة للإنفاق الرأسمالي الحكومي للسنة المالية 2013/2014.

وبين التقرير انه من المتوقع أن يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2014 المزيد من الانتعاش ليصل إلى 5 في المئة، وسيستمر النمو الاقتصادي في الكويت مدفوعا من قبل زيادة الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص مع احتمالات حدوث ارتفاع مفاجئ في حجم الاستثمارات الخاصة حيث تتوقع انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب تحسن ظروف الأعمال، وتماشيا مع قوة النمو المتوقع لدول مجلس التعاون الخليجي، يتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في القطاع غير النفطي لتصل إلى 5.9 في المئة في عام 2014 من 4.6 في المئة في عام 2013. إلا انه من المحتمل أن يشهد القطاع النفطي الكويتي تباطؤا خفيفا في وتيرة النمو عن نسبة الـ 3.9٪ في عام 2014 حيث قارب مستوى الإنتاج من الوصول إلى أقصى سعة له. وبوصوله إلى معدل نمو مقداره 5 في المئة، يستمر الاقتصاد الكويتي في كونه من الاقتصادات البارزة في دول مجلس التعاون الخليجي ويأتي في المرتبة الثالثة بعد قطر «6 في المئة» والمملكة العربية السعودية «5.3 في المئة»، ويسبق الإمارات العربية المتحدة «3.6 في المئة» والبحرين «3.5 في المئة» وسلطنة عمان «3.2 في المئة».

وقد عززت الكويت من إنتاجها للنفط في عام 2012 لتصل إلى متوسط 2.79 برميل يوميا ارتفاعا من 2.48 برميل يوميا في عام 2011. وعلى الرغم من توقعات منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» بعدم حدوث تغير كبير في انتاج النفط والمقدر بنحو 30 مليون برميل يوميا لسنة 2013، إلا أن الكويت تمكنت من رفع إنتاجها من النفط إلى 2.89 برميل يوميا خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2013، بزيادة قدرها 3.5 في المئة عن عام 2012 نظرا للعقوبات المفروضة على إيران وتعطل الانتاج في ليبيا ونيجيريا والذي ادى إلى التجاء الدول المستوردة للنفط إلى استيراد النفط من موردين آخرين. وقد زادت أوبك مؤخرا من حجم انتاجها بمقدار 106.000 براميل يوميا في مايو 2013 ليصل إلى 30.57 برميل يوميا، وهو أعلى مستوى للإنتاج في 6 أشهر. وقد نتج هذا من خلال زيادة الاستهلاك في نهاية الربع الثاني من 2013 نظرا لوصول الطلب إلى ذروته في الصيف بسبب وقود القيادة في نصف الكرة الشمالي وارتفاع استخدام الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط بهدف تشغيل وحدات تكييف الهواء. وكانت أوبك قد حافظت ايضا على توقعاتها للطلب العالمي على النفط عند 89.7 مليون برميل يومياً، أي بزيادة قدرها 0.8 برميل يوميا عن مستويات 2012. وفي الوقت نفسه، كانت شركات تكرير النفط الصينية مثل سينوكيم وسينوبك قد انتهت منذ العام الماضي من الصفقات السنوية مع الكويت لتوريد النفط الخام لعام 2013 عند معدلات انتاج ثابتة بنحو 250.000 برميل يوميا. ونظرا لهذه العوامل، فمن المتوقع أن يقترب انتاج النفط الكويتي إلى متوسط المستويات التي سجلها مؤخرا عند 2.9 مليون برميل يوميا لبقية عام 2013، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 4 في المئة في الإنتاج مقارنة بعام 2012.

وأشار التقرير إلى انه من المتوقع أن يسجل الإنتاج زيادة متواضعة بمقدار 100.000 برميل يوميا ليصل إلى 3 مليون برميل يوميا في 2014، حيث يقترب مستوى الإنتاج من أقصى طاقة إنتاجية للبلاد وهي 3.2 مليون برميل يوميا. ومع ذلك، تخطط الكويت لاستثمار 56 مليار دولار على المشاريع المحلية للنفط والغاز الطبيعي على مدار السنوات الخمس المقبلة، كما تعتزم زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى 3.56 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020 للمساعدة في تلبية الطلب العالمي المتزايد. وتعد هذه الخطوة جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا، والتي تعرف بمشروع الكويت، من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى 4 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030. كما تخطط الكويت لبدء التنقيب عن النفط الثقيل لتنتج ما يصل إلى 60.000 برميل يوميا بحلول عام 2017. وفي إطار هذا المشروع، والذي يعد جزء من خطة طويلة الأجل التي وضعتها مؤسسة البترول الكويتية، سيتم حفر ما يقرب من 1.200 بئر لإنتاج النفط الثقيل مع طاقة إنتاجية من المتوقع أن تصل إلى 270.000 برميل يوميا بحلول عام 2030.

وخضعت أسعار مؤشرات النفط القياسية إلى ضغوط البيع منذ ابريل 2013 بعد تعديل بالخفض في معدل النمو العالمي من قبل صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى انخفاض خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت الأوروبي تحت مستوى الـ100 دولار للبرميل في منتصف أبريل 2013، انخفض سعر تصدير الخام الكويتي إلى أدنى مستوى له هذا العام عند 94.96 دولارا للبرميل وذلك في تاريخ 17 ابريل 2013، إلا انه انتعش لاحقا في مايو 2013 ليتخطى مستوى الـ100 دولار للبرميل، كما تراوح سعره بين 99 إلى 102 دولار للبرميل في يونيو 2013. ومنذ بداية السنة وحتى تاريخ صدور التقرير، بلغ متوسط سعر تصدير الخام الكويتي 104.72 دولارات للبرميل. وفي بيان صدر مؤخرا، وصف الرئيس التنفيذي لشركة مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي، أن سعر النفط الحالي «عند 100 دولار» بانه «عادل» ووصف السوق بانها «مستقرة» بينما صرحت المملكة العربية السعودية أيضا أن نفس السعر يعد «معقولا» لكل من المستهلكين والمنتجين. وإننا لا زلنا نتوقع أن يتراوح متوسط أسعار النفط بين 100 و110 دولارات للبرميل لسنة 2013 و2014، مقارنة بمتوسط 113 دولارا للبرميل في 2012.

القطاع غير النفطي واستمرار التعافي

تظهر أحدث البيانات الرسمية الصادرة أن الاقتصاد الكويتي غير النفطي، والذي بلغ أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نما بنسبة متواضعة بمقدار 0.9 في المئة في 2011 حيث واصلت قطاعات رئيسة مثل التجاري والصناعي والخدمات المالية تأثرها بتداعيات الأزمة المالية. وقد كان من المتوقع لقطاع الخدمات المالية، على وجه الخصوص، أن يتأثر باستمرار تقليل معدل الرافعة المالية للشركات الاستثمارية. وبالرغم مما سبق، يتوقع أن ينتعش نمو القطاع غير النفطي من النسبة التي تزيد قليلا عن 1 في المئة المقدرة لعام 2012، ليسجل 4.6 في المئة في 2013 و5.9 في المئة في 2014، على خلفية النمو القوي في الإنفاق الاستهلاكي. وعند مقارنة الكويت مع نظرائها في مجلس التعاون الخليجي، فإن هذه الوتيرة للنمو لا زالت تعتبر متوسطة نظرا للبطء الحادث في تنفيذ المشاريع الرئيسية. كما أن مسار النمو في الكويت – وخاصة في القطاع غير النفطي – يمكن دعمه أو العمل على تسريعه في حالة سرعة تنفيذ مشاريع الإنفاق الرأسمالية من قبل الحكومة واتباع نهج أكثر صرامة فيما يتعلق بإرساء الإصلاحات الاقتصادية.

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية، سجلت البنوك الكويتية نموا قويا في 2012، وتتطلع البنوك إلى تحسين النمو في 2013 من خلال السعي إلى تحقيق المزيد من النمو في الخارج والاستفادة من الفرص التي تتيحها خطة التنمية الكويتية التي طرحتها الحكومة بمبلغ 125 مليار دولار. وتمكن القطاع المصرفي الكويتي من تسجيل أداءً قويا لعام 2012 حتى في ظل الجمود السياسي المحلي. وتظهر بيانات البنك المركزي أن إجمالي الأصول المصرفية زاد بنسبة 7 في المئة ليصل إلى 52.7 مليار دينار، مع نمو ودائع العملاء بنسبة 16.5 في المئة وحقوق المساهمين بنسبة 4.1٪. ووفقا لبنك الكويت المركزي، لا تزال البنوك الكويتية تمتلك رأس مال جيد وسيولة عالية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18 في المئة ونسبة الأصول إلى إجمالي الأصول السائلة 25 في المئة تقريبا في نهاية 2012. وقد نما الائتمان المصرفي بنسبة 5 في المئة بين البنوك الكويتية في عام 2012، في ظل الأداء القوي للائتمان الاستهلاكي ونشاط الأعمال غير المالية، مما يجعل عام 2012 الأفضل بالنسبة لأداء الائتمان منذ عام 2009. كما واصلت البنوك محافظتها على مستويات عالية من السيولة، مما يدعم وتيرة الانخفاض في تكلفة التمويل. وزاد نشاط الائتمان الاستهلاكي بنسبة 16.6 في المئة في 2012 مقارنة بنسبة 9.5 في المئة في 2011، في حين كان نشاط الأعمال في القطاع غير المالي عند 4.2 في المئة مقارنة بـ 1.9 في المئة في عام 2011. ومن المتوقع أن تتحسن وتيرة نمو الإقراض المصرفي في عام 2013، حيث بدأت المشاريع الكبيرة التي تعد لها الحكومة في إطار خطة التنمية في الكويت والمخصص لها 125 مليار دولار تدخل حيز التنفيذ. وبعد أن أثبت القطاع قدرته على التكيف مع التبعات المترتبة على الأزمة المالية العالمية وفي ظل كون العديد من المؤسسات قد أرست لنفسها أسسا صلبة على مسار الاستقرار، فإن البنوك الكويتية تمتلك موقفا جيدا يسمح لها بالتحرك نحو المزيد من النمو.

ويبدو أن قطاع البناء والتشييد، والذي تراجع بنسبة 8 في المئة خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009، سيواصل التعافي بعد أن نما بتقديرات 1.8 في المئة في 2011 و3.5 في المئة في 2012. وتأتي التوقعات باستمرار هذا التعافي نظرا لزيادة عزم الحكومة الكويتية على تنفيذ المشاريع الكبرى للبنية التحتية المرتبطة بخطة للتنمية والتي كانت متوقفة سابقا، والتي تشمل مشاريع في قطاعات النقل والطاقة وتكرير النفط، والتي من شأنها أن تقلل من اعتماد الاقتصاد على النمو في القطاع الاستهلاكي وسيبقى القطاع كذلك نظرا لارتفاع مستوى التوظيف والتدابير الحكومية الجديدة لدعم نمو الإيرادات. ويتطلع قطاع البناء والتشييد إلى سلسلة من المشاريع، جنبا إلى جنب مع زيادة الطلب من القطاع الخاص، من أجل توليد زخم في النمو بعد فترة من وصول وتيرة النمو إلى أدنى مستوى لها وضعف حجم الهوامش. وقد أعلنت الحكومة خلال الأشهر الأخيرة عن تطوير العديد من مشاريع البنية التحتية كما أعادت تقديم العديد من المشاريع الأخرى والتي كانت قد تعطلت إما بسبب القيود المالية أو العقبات البرلمانية. فعلى سبيل المثال، منحت شركة نفط الكويت في نهاية يناير عام 2013 عقدا بقيمة 486.5 مليون دولار إلى مقاول يقع مقره في تركيا لبناء ميناء بجانب مصفاة ميناء الأحمدي، ورفع وتحديث مستوى الميناء الحالي المجاور وبناء موانئ أخرى أصغر على طول الساحل. ويعد هذا المشروع بمثابة جزء من مشروع تطوير أكبر لزيادة قدرة الشحن بالنسبة للمصفاة، والتي سيتم زيادتها لتقوم بمعالجة نحو 4 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020.

وتشمل المشاريع الأخرى تخصيص مبلغ 6 مليارات دولار لتوسعة مطار الكويت الدولي، والذي سوف يزيد من طاقة المطار الاستيعابية لعدد الركاب إلى 20 مليون راكب سنويا مع تنفيذ أعمال طرق بتكلفة تصل إلى 14.2 مليار دولار خلال السنوات الـ 5 المقبلة، والقيام بأعمال البنية التحتية لدعم إنشاء ميناء بحري في جزيرة بوبيان غير المأهولة بالسكان.

ولكونه يمثل حوالي 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، من المتوقع أن يشهد النشاط الصناعي في الكويت انتعاشا في عام 2013 بعد أن تعرض للانكماش على مدار ثلاث سنوات متتالية من 2009 إلى 2011 في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ومن المتوقع أن يكون القطاع الصناعي بمثابة المستفيد الرئيس من خطة التنمية الكويتية، وربما يعد ذلك خطوة رئيسية في تنويع اقتصاد البلاد تدريجيا بعيدا عن القطاع النفطي. ويقدر الحجم الإجمالي للقطاع الصناعي في الكويت بنحو 1.73 مليار دينار من حيث الأصول كما في 2012. ومن المتوقع أن يزيد النمو الاقتصادي في الكويت من الطلب على المنتجات المصنعة. وثمة عامل آخر وهو تمرير خطة التنمية التي تهدف إلى إضافة المزيد من الوحدات السكنية والمناطق السكنية الجديدة.

تغييرات على قانون الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي

في 29 مايو 2013، وافق مجلس الأمة الكويتي على مشروع قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت. وسيعمل القانون الجديد على خلق قيمة مضافة لإقامة المشاريع في الكويت وستستفيد منه الاستثمارات المحلية وكذلك الأجنبية. وسوف يترتب على القانون إنشاء الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، على أن يكون وزير التجارة والصناعة في منصب رئيس مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون الجديد يخول لمجلس الوزراء مهمة تحديد قائمة بالاستثمارات المباشرة التي لا تخضع لأحكام هذا القانون وله أن يقوم بتحديثها في ضوء السياسة العامة للدولة كما قلص القانون من مدة قرار البت في طلب الترخيص لتكون خلال 30 يوما بالإضافة إلى إنشاء إدارة النافذة الواحدة وتضم موظفين مفوضين من الجهات الحكومية ذات الصلة. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت بمقدار 25.1٪ على أساس سنوي لتصل إلى 398.6 مليون دينار في 2011 من 318.7 مليون في 2010. ونتوقع أن ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت سوف في عام 2013 والأعوام اللاحقة في ظل القانون الجديد.

التضخم عند أدنى معدلاته في 3 سنوات ونصف السنة

أشار مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت الذي يقيس معدل التضخم إلى أن مستوى التضخم زاد بأدنى وتيرة له في 3 سنوات ونصف مسجلا معدل 1.6 في المئة على أساس سنوي في مارس 2013 بانخفاض من نسبة 2.1 في المئة على أساس سنوي المسجلة في فبراير 2013 مدفوعا بشكل رئيس بتباطؤ الزيادة في أسعار الاسكان والمرافق والسلع والخدمات المنزلية. وعلى أساس المقارنة الشهرية، سجلت أسعار المستهلك في الكويت زيادة بنسبة 0.3 في المئة على أساس شهري في مارس 2013 من ارتفاع بنسبة 0.1 في المئة على أساس شهري في فبراير 2013 في ظل الانخفاض الكبير في تضخم الأغذية. ونظرا لانخفاض معدلات التضخم المسجلة في الربع الأول من 2013، فإننا نعدل من توقعاتنا لمعدل التضخم العام لسنة 2013 إلى 2.5 في المئة من توقعاتنا السابقة والتي كانت عند 3.5 في المئة . ومن المتوقع أن يزيد التضخم من نسبة الـ 2 في المئة المسجلة خلال الربع الأول من 2013، ليسجل 2.6 في المئة خلال الربع الثاني من 2013 كما نتوقع أن يرتفع أيضا قليلا ما بين 2.7 في المئة إلى 2.8 في المئة خلال النصف الثاني من 2013. إلا أننا بالرغم من ذلك نبقى على توقعاتنا لمعدل التضخم في 2014 عند نسبة 3.5٪ حيث إننا نتوقع أن تكون هذه الفترة التي تشهد انخفاض الضغوط التضخمية مجرد فترة عابرة قبل أن تنقلص إمدادات الغذاء عالميا وأيضا في ظل استمرار قوة الطلب على استئجار المساكن والذي يتوقع أن تزيد من الضغوط التضخمية مع نهاية عام 2013.

أسعار الفائدة دون تغيير

ونتوقع أن تظل أسعار الفائدة الرئيسة دون تغيير في الكويت عند 2 في المئة في عامي 2013 و2014 نظراً لأن أسعار الفائدة في الكويت تقتفي بصورة عامة أثر حركة أسعار الفائدة التي يحددها الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» حيث يشكل الدولار الجزء الأكبر من ترجيح السلة التجارية للعملات. واستنادا إلى أحدث بيانات السياسة النقدية، فإن الاحتياطي الاتحادي لا يزال حريصا على أن يبقى أسعار الفائدة منخفضة عند معدل يتراوح بين 0.0 في المئة إلى 0.25 في المئة حتى منتصف 2015 على الأقل.

توقعت أن يشهد الناتج المحلي نمواً خلال العام 2014 ليصل إلى 5 في المئة

الإنتاج المحلي يسجل زيادة متواضعة بمقدار يصل إلى 100 الف برميل يومياً

قطاع البناء والتشييد يتطلع إلى سلسلة من المشاريع جنباً إلى جنب مع زيادة الطلب في القطاع الخاص

تقييم «ستاندرد آند بورز» للكويت يدعم موقف الميزانية العامة

في 29 أبريل 2013، أكدت وكالة التصنيف ستاندرد آند بورز تصنيف الكويت عند AA/A-1+ لتصنيف الائتمان السيادي للعملات المحلية والأجنبية القصيرة والطويلة الأجل مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويدعم هذا التقييم للكويت من قبل المستويات السيادية العليا للثروة والمواقف القوية جداً للميزانية العمومية المالية والخارجية، والتي تكونت نتيجة أن الكويت من الدول الغنية بالموارد وما تتمتع به من حسن إدارة للثروات.

وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، استمرت الميزانية العامة للحكومة في تحقيق فائض في خانة العشرات على مدى ما يزيد عن عقد من الزمان. وتشير التقديرات إلى أن لدى الحكومة فائض بنحو 38 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في ميزانية سنة 2012/2013 «المنتهية في 31 مارس»، وتتضمن تقديراتنا إيرادات الاستثمارات الحكومية. وتعد المسألة الأساسية هي أن أسعار النفط ستظل مرتفعة على المدى المتوسط، بما يزيد عن 100 دولار للبرميل، ولن يكون هناك سوى زيادة طفيفة في انتاج النفط. ومع ذلك، فإننا نتوقع أن يظل فائض الميزانية مرتفعا، بما يزيد على نسبة 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الأربع المقبلة.

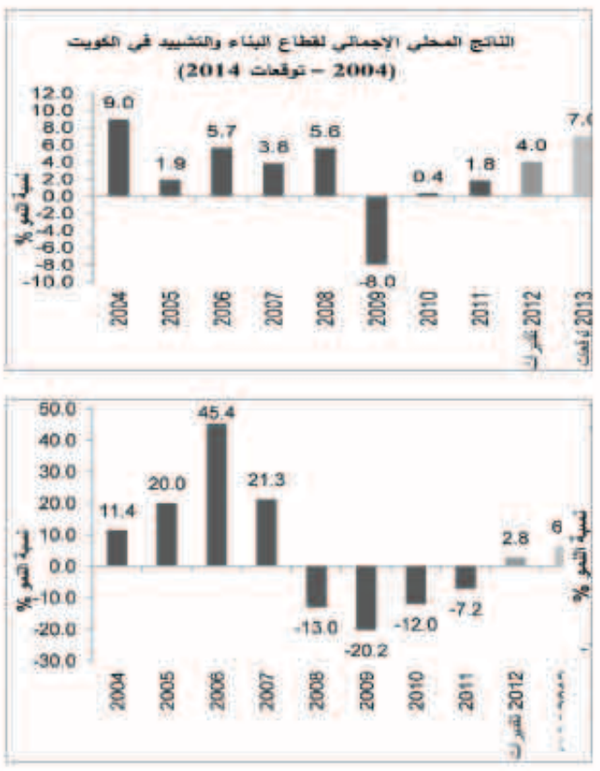

للاطلاع على التجربة الألمانية في صناعة السيارات

بورش تستضيف وفداً من «بيتك» و«مجموعة بهبهاني»

استقبلت بورش –الشركة الأم– في مقرها بمدينة شتوتغارت في ألمانيا وفدا من «بيت التمويل الكويتي «بيتك» و«بيتك البحرين» ومجموعة بهبهاني للسيارات حيث زاروا مقر الشركة والتقوا بمسؤوليها الذين رافقوا الوفد بجولة ميدانية لمصنع الشركة ومتحف بورش وذلك بهدف إطلاعهم على أحدث التطورات التكنولوجية والصناعية التي توصلت إليها الشركة في مجال السيارات، ورفع كفاءة منتجاتها وخدماتها على المستوى العالمي وتعريفهم بتاريخ بورش العريق.

وكانت زيارة وفد «بيتك» المتمثلة بالمدير التنفيذي لتمويل السيارات عاهد العيسى ومسئولين آخرين بإدارة السيارات وعدد من الإعلاميين الشباب المستقلين ومسؤولي العلاقات العامة الأولى من نوعها على المستوى المحلي، حيث قال العيسى على هامش الزيارة إن استقبال بورش لـ«بيتك» والمشاركين الآخرين ساهمت في تعريفهم بأبرز تطورات منتجات بورش التي تتميز بجودتها العالية حيث تعتمد على توظيف التكنولوجيا في كافة عمليات تجهيزها.

وأشار إلى أن الزيارة ساهمت أيضا بإطلاع وفد «بيتك» والإعلاميين الشباب المرافقين وبهبهاني على تجربة بورش الرائدة التي يمكن أن يستوحى منها العديد من الأفكار التي تساهم في تطوير العمل التجاري في «بيتك» وتزيد من خبرة وكلاء وموردي السيارات الذين تجمعهم و«بيتك» علاقات تجارية في مجال السيارات.

من جهته أكد مدير العلاقات العامة في مجموعة بهبهاني للسيارات عبدالمحسن بهبهاني على العلاقة المميزة التي تربط «بيتك» أحد أهم الشركات التمويلية بالمجموعة، وأن اختيار الشركة الأم باستضافتها له يعد بمثابة شهادة على إنجازاته ودوره المتمثل في تمكين العملاء من اقتناء بورش من الوكيل من خلال التسهيلات التي يقدمها والعروض التي يتم إطلاقها بالتعاون مع الوكيل.

لقطة جماعية للمشاركين